

المحور الرابع: الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية قوية انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول ويات علاجها عسيرا، ولم تعد الأزمة الأميركية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأميركي وهو بالتالي الأساس الذي تركز عليه حسابات معدلات النمو.

ولا تأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامية إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقير، لكن، ما أسباب هذه الأزمة؟ وهل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو "مجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية" أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينانشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعمق العولمة النيوليبرالية المنفلتة من عقابها والفجوة التي لا تني تتوسع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟. ولحولة فهم هذه الأزمة التي تعرف أيضا بأزمة الرهن العقاري لاسيما الأسباب الكامنة ورائها وكذا الحلول المنتهجة يتعين علينا تناول مجموعة النقاط الأساسية التالي ذكرها:

1- مفهوم سوق قروض الرهن العقاري: تعبر عن تلك القروض التي تمنحها المؤسسات المالية مثل البنوك أو شركات الرهن العقاري للأفراد أو المؤسسات بغرض شراء أصل عقاري مثل المنازل والأراضي أو أي عقارات أخرى، ويعتبر سوق قروض الرهن العقاري أحد أسواق رأس المال مثل سوق الأسهم وسوق السندات من حيث الحصول على الاحتياجات المالية طويلة الأجل، كما أنه يختلف عن أسواق الأسهم والسندات في ما يلي:

- قروض الرهن العقاري مضمونة بالعقار الذي استخدم القرض في شراؤه، فإذا تعذر السداد بالنسبة للمقترض يمكن للمؤسسة المالية المقرضة الحصول على العقار لسداد قيمة القرض وهذه الخاصية غير موجودة في سوق الأسهم أو السندات؛

- ليس هناك حجم محدد أو حد أدنى لأحجام القروض العقارية وإنما كل قرض يعتمد على طبيعة احتياجات المقترض وظروفه، أما في الأسهم والسندات فهناك أحجام محددة لتداول هذه الأوراق المالية؛

- يصدر قرض الرهن العقاري عادة لمستثمر واحد، بينما تصدر الأسهم والسندات للعديد من المستثمرين؛

- نظرا لأن معظم القروض العقارية لتمويل أفراد وليس مؤسسات فإن هناك صعوبة في تجميع معلومات عن الأفراد بعكس الحال عن تجميع المعلومات عن المؤسسات.

وهناك أربعة أنواع من قروض الرهن العقاري تصدرها المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من القروض وهي: القروض العقارية لشراء المنازل، القروض العقارية للمجمعات السكنية، القروض العقارية التجارية والقروض العقارية للأراضي والمزارع، وعقد القرض بين المؤسسة المالية والمقترض يجب أن يحدد فيه كل الخصائص المرتبطة بنود القرض العقاري والتي تتضمن كل من:

- **الضمان:** القروض العقارية مضمونة بالعقار وكجزء من الاتفاق ينص التعاقد على حق المؤسسة المالية المقرضة في بيع العقار إذا توقف المقترض عن السداد؛
- **الدفعة المقدمة:** ينص التعاقد أو الاتفاق على أن يدفع المقترض دفعة من مبلغ القرض كنسبة من قيمة القرض، وتعتمد نسبة الدفعة المقدمة على المركز المالي للمقترض، وهي بصفة عامة لا تقل عن 20%، كما قد يتفق على أن تكون أقل من 20%، ولكن في هذه الحالة يطلب من المقترض أن يقوم بشراء عقد تأمين على القرض العقاري بحيث تدفع شركة التأمين الفرق بين القيمة السوقية للعقار والرصيد المتبقي من القرض في حالة أن عجز المقترض عن السداد؛
- **أجل استحقاق القرض:** عادة يكون ما بين 15 إلى 30 عاما بحيث يتم دفع مبلغ القرض (أصل القرض + الفوائد) على أقساط خلال فترة الاستحقاق؛
- **معدل الفائدة:** يكون إما معدل ثابت أو معدل متغير، لذلك لا بد أن يحدد في العقد المعدل المستخدم. معدل الفائدة الثابت يعني ثبات الأقساط الشهرية التي يدفعها المقترض خلال فترة الاستحقاق بغض النظر عن تغير معدل الفائدة في السوق. أما معدل الفائدة المتغير والذي يحسب وفقا لمؤشر معين في السوق يجعل الأقساط الشهرية التي يدفعها المقترض خلال فترة استحقاق القرض متغيرة وفقا للتغير في معدل الفائدة في السوق؛
- **نقاط الخصم:** عبارة عن مدفوعات يقوم المقترض بدفعها في بداية القرض مقابل تخفيض في سعر الفائدة على القرض، حيث كل نقطة من هذه النقاط تساوي 1% من القيمة الأصلية للقرض، وقد يقبل المقترض دفع هذه الدفعات أو لا يقبلها بناء على المفاضلة بين انخفاض الدفعات الشهرية نتيجة لانخفاض سعر الفائدة وبين قيمة النقاط؛
- **إعادة تمويل القرض العقاري:** يحدث عندما يحصل المقترض على قرض عقاري جديد ليستخدمه في سداد القرض العقاري الحالي، وذلك عندما يكون معدل الفائدة على القرض الحالي أعلى من معدل الفائدة على القرض الجديد؛
- **رسوم أخرى:** بجانب تكاليف معدل الفائدة، يتضمن عقد القرض رسوما أو تكاليف أخرى مثل رسوم طلب القرض، رسوم التأكد من ملكية العقار وصحة سجلاته، رسوم التأمين على العقار، تكلفة تقدير قيمة العقار، إجراءات القرض... الخ.

وبعد أن تصدر المؤسسات المالية قروض الرهن العقاري، غالبا ما تقوم ببيعها أو توريقها في السوق الثانوي، مما يحقق لها العديد من المزايا مثل تخفيض مخاطر السيولة، تخفيض مخاطر تغير معدل الفائدة وتخفيض مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى تخفيض بعض القيود الرقابية على هذه المؤسسات المالية مثل متطلبات رأس المال والاحتياطي الإلزامي وأقساط التأمين على الودائع.

2- **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في سوق الرهن العقاري:** قامت الحكومة الأمريكية في إطار سياسة برنامج الرئيس روزفلت وبغية توفير المزيد من السيولة ورؤوس أموال جديدة لهذه الأسواق بإنشاء الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم "فاني ماي" في عام 1938 التي كانت مملوكة للحكومة، تتمثل مهمتها في خلق سوق ثانوية للرهن العقاري، حيث كانت تشتري قروض الرهن العقاري من منشئها وتحفظ بها باعتبارها أكثر قدرة على إدارة مخاطر الائتمان بالإضافة إلى مخاطر السوق ومخاطر السيولة بسبب تنوع محفظتها العقارية على المستوى الوطني، وهو ما تعجز

حتى أكبر البنوك القيام به نتيجة القيود التنظيمية على المعاملات المصرفية بين الولايات الأمريكية، كما أنها لا تشتري سوى الرهون العقارية التي تتوافق مع مقاييس معينة وهي قروض الرهن العقاري الممتازة. وقد أثبتت هيئة فاني ماي نجاحها وشكلت عمليات الإقراض التي قامت بها لتمويل مشترياتها من الرهون العقارية بحلول الستينيات من القرن العشرين الماضي حصة مهمة من ديون الولايات المتحدة الأمريكية، وبهدف التخلص من هذه الديون تم إعادة تنظيم سوق الرهن العقاري التي ترعاها الحكومة أثناء إدارة الرئيس جونسون في عام 1968، ونتج عنها الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري "جيني ماي" للإشراف على الرهون العقارية المضمونة من قبل الحكومة، كما تم خصخصة مؤسسة فاني ماي، بذلك انتقل جزء كبير من عمليات الإشراف في هذا القطاع من الحكومة الفيدرالية إلى القطاع الخاص مع احتفاظها ببعض التزامات المصلحة العامة لإسكان ذوي الدخل المنخفض، وفي عام 1970، قامت جيني ماي بتوريق القروض التي بحوزتها لتسهل تداولها في السوق الثانوي ولتتم كذلك نقل مخاطر السوق إلى المستثمرين الذين يقومون بشراء هذه الأصول، إلى جانب ذلك تم إنشاء في عام 1970 الشركة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم "فريدي ماك" بغرض توريق الرهون العقارية التقليدية وتوفير المنافسة لهيئة فاني ماي التي تمت خصخصتها حديثاً.

ومع مرور الزمن، تلاقت نماذج الأعمال التي تتبعها فاني ماي وفريدي ماك، ووفرتا معا قدرا هائلا من التمويل للرهن الأمريكية، سواء عن طريق شراء الرهون العقارية والاحتفاظ بها أو تحويل مبالغ كبيرة من قروض الإسكان إلى سندات مالية مضمونة برهون عقارية، التي تشتريها مؤسسات الاستثمار، الأفراد، الأثرياء ومؤسسات الإيداع ذاتها، كما أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قانون كشف الرهن العقاري للمساكن في عام 1975، الذي يتطلب من البنك المقرض الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشخص المقترض، أرادت الحكومة من ذلك التعرف على ما إذا كان هناك تمييز عنصري من قبل البنوك في منح القروض العقارية، ثم صدر قانون إعادة الاستثمار عام 1977 الذي يفرض على البنوك القيام بأعمال مصرفية في مناطق جغرافية واسعة تضم مراكز المدن، ومنعها من ممارسة أعمالها في الأحياء السكنية للبيض حصريا، بذلك أصبح دور الحكومة الأمريكية في سوق العقار كبيرا في سبعينيات القرن العشرين الماضي.

وفي عام 1991 تراكمت بيانات إحصائية كثيرة عن عمليات الإقراض، وتعالق أصوات عديدة تطالب بتحليلها ودراستها من منطلق أن هناك تمييزا عنصريا، والتي قام بها في عام 1992 البنك الاحتياطي الفيدرالي، والذي استنتج أن الأقليات معرضة للتمييز العنصري من قبل البنوك، واستخدمت نتائج هذه الورقة لأغراض سياسية هدفها زيادة الاستثمار في العقار، لأن هذه الإحصائيات تشير إلى ارتفاع هائل في عدد العائلات المؤهلة للإقراض بشروط مخففة، وكلما أصبح الحصول على قرض عقاري أسهل كلما ازداد الطلب وارتفع سعر العقار.

وعلى هذا يمكن القول أن نسبة ملكية العقار في الولايات المتحدة الأمريكية لم ترتفع إلا بتدخل من الحكومة في سوق العقار، وبما أن عمليات الإقراض تتم كالعادة بشكل دقيق للغاية، حيث يجب تقييم إمكانية كل مقترض على سداد الدين، وعليه أنشأت الحكومة الأمريكية سوق رهن عقاري ثانوي لغرض زيادة الملكية العقارية لمحدودي الدخل عن

طريق التدخل الحكومي لتبسيط قواعد الإقراض العقاري، بحيث:

- لا يعتبر التاريخ الائتماني السيئ مشكلة أو عائقا للإقراض؛

- لا ضرورة لتقديم دفعة أولية؛

- الدخل ليس عائق؛

- لا تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار مؤشرا مهما.

فسياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سوق العقار كانت سياسة تدخل مباشر في آلية السوق رغم أن هدفها كان السعي إلى توفير مساكن للناس، إذا المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق *Dérégulation* وإنما العكس تماما، لقد كان من الأفضل إتباع الحكومة لسياسات تحفز على زيادة الدخل والإنتاجية ورفع مستوى معيشة تلك الفئات لتمكنها من شراء العقارات.

3- تحليل أسباب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008: نستطيع إستنادا إلى كل الأبحاث والدراسات التي مست هذه الأزمة أن أسبابها عديدة يمكن الإشارة إليها في الآتي:

3-1- تدهور الاقتصاد الكلي: يعتقد البعض أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة هي أزمة بدأت في القطاع العقاري حيث انخفاض قيمة العقارات أدى إلى ضعف قدرة البنوك على تسديد التزاماتها تجاه المؤسسات والأفراد، ولكن الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين طويلة سبقت.

فخلال حقبة العولمة النيوليبرالية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين الماضي، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية - الوطنية إلى الشكل المتعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرها، وترافق ذلك مع تحرير أسواق المال و نزع كل القيود المنظمة لها، مما أدى إلى هجرة جماعية للرأسماليين إلى دول النمر الآسيوية وأيضا إلى تقسيم عمل دولي جديد: التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤد فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الدول الرأسمالية الغربية، بل أيضا إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا على سبيل المثال مسؤولا عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي، ولعل ما يشير بوضوح إلى عمق الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية وتجاوزها حدود أزمة الرهن العقاري ما يلي:

- العجز التجاري: فمنذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجزا مزمنًا تزايد سنويا حتى وصل في سنة 2006 إلى 758 مليار دولار، ويشير ذلك إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك؛

- **عجز الموازنة العامة:** لا يزال العجز المالي مرتفعا حيث أن إجمالي عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية قد زاد عن سقف 450 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة المالية المنتهية يوم 30 سبتمبر 2008، وبارتفاع نسبته حوالي 76 % مقارنة بالعام السابق.

من الجدير ذكره أن العجز الأمريكي المتفاقم يتميز بصبغة عسكرية في جانب النفقات العامة وبطابع سياسي في جانب الضرائب، ولا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي، ويمكن أن تساهم هذه الخاصية بظهور وتفاقم ما يعرف بالدورات الاقتصادية السياسية في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية من خلال فرض ضغوط للأعلى على أسعار الفوائد مما قد يعمق من أزمة الأسواق المالية ويؤدي بالتالي إلى انخفاضات إضافية في أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى.

- **المديونية:** أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 متجاوزة حاجز 10 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2008، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني من مشكلة مديونية عامة مزمنة وحاددة، ويعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية مجتمعة. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضا. فقد فاق إجمالي الديون الخاصة الأمريكية حاجز 40 تريليون دولار خلال العام الحالي بلغ منها حوالي 7 تريليون دولار ديون عقارية مشكلة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وتشير بيانات المديونية هذه إلى وجود مشكلة خطيرة وعميقة في الاقتصاد الأمريكي لم يعد بالإمكان حلها في المدى القصير ولا حتى المتوسط.

3-2- **عدم استقرار السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي:** من مسببات الأزمة المالية هناك دراسة للبروفيسور Taylor 2008 تبين أن تفسير تدهور النظام المالي الأمريكي اليوم لا يختلف عنه قبل مئات الأعوام، حيث تبدأ المشكلة بتراكمات نقدية هائلة (زيادة في كمية النقد) تؤدي إلى ازدهار ليتبعه بلا شك انهيار. في الأزمة المالية الحالية بدأت المشكلة في سوق العقار، ثم امتدت إلى بقية أجزاء القطاع التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية ثم إلى بقية أجزاء العالم، ويقول Taylor أن سبب الأزمة في سوق العقار يعود إلى خطأ ناتج عن إتباع سياسة نقدية توسعية، حيث لاحظ أن الخطأ في جذب أو عدم استقرار السياسة النقدية وتغيرها بشكل مفاجئ بين فترة وأخرى خلال مدة طويلة استمر لعدة سنوات، فالتغير في سعر الفائدة صعودا ونزولا بشكل مفاجئ ومتكرر ليس أمرا سليما، بالإضافة إلى ذلك لوحظ أن أسعار الفائدة انخفضت كثيرا بشكل لم يكن متوقعا ومفهوما في الفترة ما بين 2000 إلى منتصف 2004. إن الانخفاض الشديد في سعر الفائدة يعني سياسة نقدية توسعية، وهذا التوسع في النقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تضخم نقدي إما بشكل عام وإما في أسواق معينة، وقد نال سوق العقار نصيبا كبيرا منه، ففي الفترة 2000-2006 القروض العقارية ارتفعت بنسبة متوسطة قدرها 13% سنويا، منتقلة من 4800 إلى 9800 مليار دولار خلال 06 سنوات

هذا التوسع الهائل في القروض العقارية خلق الفقاعة العقارية، فمشكلة زيادة الطلب على العقار ثم انخفاضه، وارتفاع الأسعار ثم هبوطها السريع متعلقة أساسا بالسياسة النقدية التوسعية، والتي هي من الأسباب الأساسية للمشاكل التي حصلت في سوق العقار والتي نقلت العدوى إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3-3- انفجار فقاعة شركات الانترنت والتكنولوجيا في عام 2000: فقدت شركات الانترنت والتكنولوجيا جاذبيتها أمام شركات العقار، هذه الأخيرة بدأت أسهمها في الارتفاع بصورة مستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبح شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار نتيجة كونه أكثر أمنا وربحا، ولمواجهة الانكماش الاقتصادي، البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر خفض كبير في أسعار الفائدة لدعم القيمة الحقيقية للأصول.

3-4- الأموال الرخيصة: لتعزيز النمو الاقتصادي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة معدلات الفائدة المنخفضة التي وصلت 1% في عام 2003، فاستخدمها محافظوا البنوك الأمريكية للتمويل وبدون معيار لشراء العقارات، مع المراهنة على استحالة اتجاه تغير أسعارها نحو التناقص، مشجعين على توزيع مكافآت سخية مع مراعاة تساهل وكالات التصنيف وهيئات الرقابة، ما دفعها إلى تسيير غير مسؤول لإدارة المخاطر بإعطاء قروض عقارية لسكان ذوي الدخل المنخفض، كما اخترعت قروض موجهة لأشخاص بدون دخل، لا عمل أو أصول أي قروض "سامة"، ليس هناك أي ضمان باستثناء الرهن على الممتلكات المكتسبة، ولم يأخذ في الحسبان ركود السوق عند الانتهاء من إنشاء البرنامج البنائي الواسع وفي نفس الوقت الزيادة الكبيرة في تكلفة الائتمان.

3-5- تراكم قروض الرهون العقارية الأقل جودة "subprime": المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهنه وحين ترتفع قيمة العقار المرهون يحاول صاحبه ونتيجة سهولة الحصول على قرض الحصول على قرض جديد، مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

وهناك العديد من البنوك التجارية المتخصصة في نشاط الإقراض بالإضافة إلى شركات التمويل العقاري (المؤسسات الغير بنكية والتي لا تخضع لنسب الملاءة المالية) مثل WMC Mortgage (قسم قروض الرهن العقاري لمجموعة جنرال إلكتريك) والبنوك العالمية مثل HSBC أو المؤسسات المالية التي لها محفظة متنوعة الأعمال مثل Wells Fargo الذي يوصف كمقدم للخدمات المالية المتنوعة، كما يلاحظ أيضا إشراك البنوك الكبيرة مثل Merrill Lynch في توزيع قروض الرهون العقارية الأقل جودة من خلال فرعها First Franklin، وفي عام 2006، أصبحت HSBC المؤسسة الرائدة في سوق قروض الرهون العقارية الأقل جودة بمقدار يبلغ 52.8 مليار دولار من القروض الممنوحة، بحصة سوقية قدرها 8.8% وتليها New Century Financial.

وبحلول ربيع 2007 بدأ يسود القلق فيما يتعلق بأوراق الائتمان المالية المهيكلة التي تساندها القروض والرهون الأقل جودة، فتساهل عقود وشروط القروض ساندت أنشطة الشراء بأموال مقترضة، لكن نظرا لاستمرار انخفاض أسعار الفائدة ووفرة السيولة، استمر الطلب على منتجات الائتمان المهيكلة التي تحمل المرتبة الائتمانية A ثلاثية، وكسب عائد

أعلى من الطبيعي إلى حتى منتصف 2007، ولم يكن لدى المستثمرين معلومات لوقف انتشار الأوراق المالية التي يجري الإفراط في تسعيرها، وهكذا، كانت الضغوط التنافسية من أجل إصدار هذه الأنواع من المنتجات وبيعها شديدة.

3-6- الزيادة المعتبرة في توريق الديون العقارية: قام المهندسون الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية بإبتكار هذا الأسلوب الذي من خلاله يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

فخلال الفترة 2001-2006 فإن ارتفاع حجم القروض العقارية عالية المخاطر المباعة يرجع إلى الزيادة في المبلغ الإجمالي السنوي المقدم لهذه القروض، ففي هذه الفترة كان هناك توسع كبير في الحصة السنوية المورقة، كما أن نسبة الإصدار السنوي من قيمة MBS subprime / المبلغ الإجمالي لقروض subprime المقدمة ارتفع بـ 29% على مدى 5 سنوات حيث بلغ 75% في عام 2006.

3-7- المشتقات المالية: لم تكتفي البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من رهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها في إصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى.

وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن توسع اشتقاق الأدوات المالية يعتمد على الثقة في تحقيقها لمكاسب مستقبلية، ونظرا لانحياز أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية، انحارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة تراحم الجميع على تصفية مراكزهم، فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها، كما أن من أهم أهداف المشتقات المالية هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث، وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

3-7- نمو نشاط المضاربات: إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقاً في عرقلة التسديد وحصول الأزمة.

ونجح عن توسع نشاط المضاربة لسوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أرباح عالية، فالتسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين شجعت على التوسع الكبير للاستثمار في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعاره الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة.

فالائتاد العام للبااعة في الولايات المتحدة الأمريكية يزعم أن نسبة العقارات المشترأة لأغراض المضاربة تمثل 28% من إجمالي المبيعات في عام 2005 و 22% في عام 2006. هذه النسب تبدو هائلة إذا ما علمنا أن إجمالي المبيعات رقم هائل بحدود 5 تريليون دولار أمريكي في السنة، فإذا كان هناك جزء صغير من المشترين هم من المضاربين فإن ذلك كافياً

لتفسير ما جرى في سوق العقار. مع العلم أن النسبة العظمى من الديون المتعثرة هي للفقراء ومتوسطي الدخل ويمثلون أكبر نسبة من مالكي العقارات التي اشترت لأغراض المضاربة، لهذا فكل الدلائل تشير إلى أن السبب الرئيسي لزيادة نسبة المتخلفين عن العقارات هو الشراء أساسا لأغراض المضاربة.

3-8- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، أو على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، وعلى الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي فهي تشجع المستثمرين للإقبال على الأوراق المالية.

4- كرونولوجيا الأزمة المالية العالمية: يؤدي سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي دورا رئيسيا في تحديد سهولة ووفرة الائتمان في السوق الرأسمالي بشكل عام، فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة يكون ذلك سببا في عدم الاقتراض من البنوك والإبقاء على الأموال فيها والاستفادة من الفائدة المرتفعة، وعندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزا للاقتراض والاستثمار في مشروعات مربحة، لكن إذا انخفضت أسعار الفائدة ولم يكن هناك مجالا إنتاجيا مربحا فتمت توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية مثل سوق الأوراق المالية، وشراء العقارات، وغيرها، هذا بالضبط ما حدث مع الاقتصاد الأمريكي، ففي مطلع القرن الواحد والعشرين، فقد واجه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الكساد النسبي، الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي في ذلك الحين، والذي ازداد عمقا منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، عن طريق تخفيض سريع لسعر الفائدة، من أجل تشجيع الاستثمار المنكمش.

فأصبح الاقتراض السهل هو عنوان المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الأموال "السهلة"، ولعل أحد المجالات الرئيسية لاستثمار تلك الأموال هو قروض الرهن العقاري للأفراد، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقة في شروط وضمائمات هذه القروض، وهي نتيجة منطقية ليس فقط لما يتصوره البعض لفقدان الرقابة والضوابط، ولكن أيضا وهو الأهم نتيجة للسيولة المالية التي أحدثتها تخفيض سعر الفائدة مع تضائل ربحية المشروعات الإنتاجية، وشرعت إثر ذلك ملايين العائلات الأمريكية في شراء العقارات من خلال قروض الرهن العقاري مما زاد بشكل ملفت وكبير لأسعار العقارات في السوق الأمريكي (بنسبة تصل من 200% خلال الفترة 2001 - 2006) وهو ما أدى بدوره إلى زيادة جاذبية هذا القطاع للاستثمارات المالية من قبل البنوك، وللعلم فإن مركز قروض الرهن العقاري هو البنوك المتخصصة في هذا المجال، مثل العملاقين الأمريكيين "فريدي ماك" "فاني ماي" أكبر شركتين في هذا المجال على مستوى العالم.

ولكن بسبب سياسات التحرير الاقتصادي خاصة في المجال المالي وعمولة المنظومة المالية الرأسمالية، تطورت أسواقا لتداول أوراق الرهن العقاري، شملت البنوك والشركات المالية ليس في السوق الأمريكية وحدها بل على مستوى العالم، واكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الأوراق الممثلة للرهن العقاري، فيما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة "التوريق"، وهو ما أدى إلى خلق فقاعة "افتراضية" لقيم العقارات الأمريكية (كذلك في إسبانيا وأيرلندا، وغيرها...).

فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تماما عن القيمة الحقيقية لتلك العقارات وقيمة الأوراق الممثلة للرهون العقارية، أخذت أيضا تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها.

سرعان ما اصطدم الافتراض بالواقع فتوقف عدد من المقترضين عن سداد الأقساط، وبدأت البنوك العقارية في الحجز على العقارات وطرد سكانها، مما تسبب في حالة من الذعر في القطاع المالي بأكمله، فلم يعد أحد يعرف بالضبط ما هي نسبة القروض الرديئة التي لن يتم سداد قيمتها ولا درجة انتشار تلك الأوراق التي تم تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام. فكانت بداية الانهيار في إفلاس بنك "بير ستيرنز" العريق، الذي اتضح أنه كان غارقا في تلك الأوراق الرديئة في النصف الثاني من سنة 2007، ومع انتشار حالة الذعر بدأت أسعار العقارات في انخفاض سريع وأصبح الكثير من المقترضين مدينين للبنوك بأكثر من قيمة العقارات التي يدفعون أقساطها، مما زاد من تعقيد الأزمة.

بلغت الأزمة ذروتها في مطلع شهر سبتمبر 2008، حينما أوشك العملاقين "فريدي ماك" و"فاني ماي" على الانهيار، فتدخلت الحكومة الأمريكية لتأميم الشركتين على الفور رغم ثلاثون عاما من الدعاية الإيديولوجية عن حرية السوق وضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وفي منتصف سبتمبر أفلس بنك "ليمان براذرز" الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الحكومة لم تتدخل لإنقاذ البنك معبرة عن حالة من التذبذب وعدم وضوح الرؤية، التي سرعان ما انعكست في مزيد من الذعر في الأسواق، وشهدت بورصة نيويورك وغيرها من البورصات العالمية موجات متتابعة من الانهيار، وتلى ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضخ 85 مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم (آي.آي.جي) التي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها، لكن حتى هذا الإجراء غير المسبوق منذ ثلاثينيات القرن العشرين الماضي لم ينجح في تهدئة حالة الذعر في الأسواق، وظلت البورصات العالمية تشهد انهيارات غير مسبوقة، فانتقلت الأزمة سريعا من النظام المالي الأمريكي إلى النظام المالي العالمي، حيث انتشرت الأزمة بسرعة لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا، وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى.

5- خطة الإنقاذ الأمريكية: صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسن لإنقاذ النظام المالي الأمريكي تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تهدد نسيان السوق المالية الأمريكية، و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة التي تنتهي في 2009/12/31 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة، وتسمح الخطة للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري، ويتم تطبيقها على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس الأمريكي، وتساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق الأرباح، ورفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد، مع تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم إلى جانب ذلك:

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار؛
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد؛
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- مساعدة البنوك المحلية والصغيرة التي تضررت بشكل كبير من أزمة الرهن العقاري؛
- اتخاذ إجراءات كافية لحماية المالكين المهتدين بمصادرة مساكنهم وضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

6- تفسير الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية الحالية: صدق الله عز وجل عندما توعد المرابين والمقامرين ومن على شاكلتهم بالحق فقال: { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَتِيمٍ } (البقرة:276)، كما أعلن الله عليهم الحرب فقال: { فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } (البقرة: من الآية 279) ونحن الآن نعايش ذلك عمليا، ونشاهد ما يجرى ضد المرابين والمقامرين، ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم عندما توعد المرابين والمقامرين بالهلاك فقال عليه الصلاة والسلام: " إذا ظهر الربا والزنا في قرية أذن الله بهلاكها " (رواه أبو يعلى)، وأكد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن التعامل بالربا من الموبقات و أمرنا بتجنبه فقال: " اجتنبوا السبع الموبقات وعدد منها... أكل الربا " (رواه مسلم)، وبعد تحليل وتفسير الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الرأسمالي، نحاول في هذا الصدد أن نعالجها من منظور الاقتصاد الإسلامي الذي سيعطينا حقائق وأسباب أخرى كانت وراء نشوب هذه الأزمة:

6-1- تشخيص الأزمة بمنظور الاقتصاد الإسلامي: قامت البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بالإفراط في إقراض الأفراد والشركات بنظام الفائدة الربوية المحرمة ثم حدث كساد اقتصادي في أمريكا وانخفض معدل التنمية فأدى ذلك إلى عجز المقترضين عن سداد القروض وفوائدها، ولقد تدخلت بعض المؤسسات المالية الوسيطة بشراء الديون بالديون مقابل زيادة الأجل وزيادة سعر الفائدة ورهنية العقارات، وقادت هذه المعاملات السابقة في النهاية إلى إعسار مالي خطير وجسيم وشلل في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وأدى إلى انهيار بعض البنوك والمؤسسات المالية التي كانت تتاجر في الديون، وامتد ذلك إلى البورصات (الأسواق المالية والنقدية) وإلى كافة المؤسسات المالية الأخرى وإلى بعض الشركات التي كانت تتعامل معها بنظام القروض بفائدة، مما أسفر في النهاية إلى مجموعة من المشكلات منها: الإعسار المالي والإفلاس وطرد العمال والبطالة وانحيار النظام المالي الرأسمالي وامتد ذلك إلى كل دول العالم في ظل نظام العولمة.

6-2- مظاهر الأزمة المالية بمنظور الاقتصاد الإسلامي: من أهم مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية ما يلي:

- الخوف والذعر والقلق الذي انتاب كل الأفراد والمؤسسات والشركات سواء المقرضين أو المقترضين والوسطاء بينهم، وكل من كانوا يتاجرون بالديون ويتعاملون بالقمار؛
- الخوف والذعر الذي انتاب الحكومات في جميع أنحاء العالم ولا يدرون في أي طريق يسرون، ويتخبطون في الخطط والسياسات والقرارات من أجل إيجاد الحلول، ولقد صدق عليهم قول الله: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْوَمُونَ إِلَّا كَمَا

يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ { (البقرة:275) ؛

- انهيار وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالقروض بفائدة وتاجر في الديون ، وإفلاس العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية العملاقة و التي كانت تعتمد في تمويل عملياتها بنظام القروض بفائدة والمؤسسات المالية الربوية، وصدق الله القائل: { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ { (البقرة:276) .

- انهيار الأسواق المالية العالمية (البورصات) وتدهور المعاملات وحوادث خسائر كبيرة تقدر بالترليونات لأنها كانت تتعامل بنظام الفائدة، وبنظام المقامرات والمعاملات الصورية الشكلية وهذا كله من الربا والميسر الذي نهى عنه الله فقال: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ { (المائدة:90) ؛

- طرد العديد من العاملين والموظفين وصدق الله القائل: { وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ دِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى { (طه:124)؛

بالإضافة إلى المظاهر السابقة، فلقد استشرت الأزمة المالية كل دول العالم حتى البلاد العربية والإسلامية، وصدق الله القائل: { وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ { (الأنفال:25) ، كما صدقت نبوءة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل: يأتي زمان على أمتي يأكلون فيه الربا، قالوا: كل الناس يا رسول الله؟ قال: من لم يأكله يناله غباره (متفق عليه).

3-6- الأسباب الحقيقية للأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي: يمكن تلخيص هذه الأسباب من منظور الشريعة الإسلامية في الآتي (16) :

- التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها، فمن المنظور المالي والاقتصادي العام أنه في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقرض عن سداد القرض وفائدته فيكون الخلل والإعسار المالي، وهذا النظام منهي عنه شرعاً فقد قال الله تعالى: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا { (البقرة: من الآية 275)، وقال الرسول صلى الله عليه و سلم: كل قرض جر نفعا فهو ربا (رواه الإمام أحمد)؛

- التعامل بنظام التجارة في الديون حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء، وهذا يقود إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التجارة بالدين ، حيث نهى رسول الله عن بيع الدين بالدين، فقد ورد عنه : نهى رسول الله عن بيع الكالئ بالكالئ وعن بيع الدين بالدين؛

- التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات ومنها على سبيل المثال: الشراء بالهامش، والمستقبليات والاختيارات والتوريق وهذه النظم جميعا منهي عنها شرعا لأنها تقوم على المقامرات أي الميسر الذي نهى الله عنه حيث قال: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ { (المائدة:90)؛

- التحلي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة واستبداله بالدولار وبالعملات الورقية، وهذا أحدث تضخما من خلال نظام خلق النقود، ويعتبر هذا النظام من نماذج أكل أموال الناس بالباطل و الذي نهي الله عنه فقال: { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } (البقرة:188)؛

- يضاف إلى الأسباب السابقة سبب آخر وهو أخطرها، هو الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية ومنها ((الغرر والجهالة والتدليس والكذب والإشاعات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة)) وهذا كله مخالف للآداب والأخلاق الإسلامية.

6-4- البدائل والحلول المقترحة لمعالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي: يقوم الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الأزمات المالية على مجموعة من الأسس والمبادئ والمستنبطة من فقه المعاملات بصفة عامة وفقه التعامل في الأسواق بصفة خاصة وتمثل الدستور (القانون) المالي الإسلامي الذي يضبط المعاملات في تلك الأسواق وفي حالة عدم الالتزام بها تظهر تلك الأزمات .

أ- قواعد وضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصدقية والشفافية والبيينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل؛

- يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد، هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائما أبدا وفريق خاسر دائما أبدا بل المشاركة في الربح والخسارة؛

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالإستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك، كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية؛

- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كيّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا؛

- حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)؛

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلا.

- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهريّة، يقول الله تبارك وتعالى: { وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } (البقرة:280) .

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وطرده، وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

ب- وسائل الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الأزمة المالية: إن الأساليب التمويلية المتبعة لحل الأزمة ستؤدي لا محالة إلى علاج ظواهر الأزمة فقط وليس أسبابها الحقيقية كما أن لها محاذيرها المستقبلية، ومن أجل الخروج من الأزمة المالية العالمية يتطلب العمل بضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامي والمستنبطة من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ومنه فإن أهم الحلول و الوسائل المقترحة لمعالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي نلخصها في النقاط التالية:

- تدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية للرقابة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف وشركات الرهن والبورصات ونحو ذلك لمنع كافة صور المضاربات والمقامرات (الميسر) والتجارة بالديون وبالمشتقات المالية الوهمية، والتي سببت أضرارا للأفراد والمؤسسات على مستوى دول العالم وفقا للقواعد الشرعية الإسلامية؛

- إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان وإحلال محلها نظم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية والتي تعيد الأمن والاستقرار والمحافظة على الحقوق بالعدل والقسط وفقا للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم والكسب بالخسارة" ومن أهم هذه الصيغ: المشاركة والبيع الفعلية والاستثمار المباشر والإجارة؛

- تحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة وهي الدولار وإيجاد بديل له بحيث لا يقود الانهيار في عملة معينة إلى الإضرار بكافة العملات لأن هذه الهيمنة تعتبر ضربا من ضروب الاحتكار المنهي عنه شرعا ولا بد من الرجوع إلى نظام الغطاء الذهبي؛

- إعادة النظر في آلية المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعمير ونظام التجارة العالمية وما في حكم ذلك والتي تسيطر عليها الدول الغربية الرأسمالية بحيث تباشر نشاطها في إطار العدل والحرية وتحقيق المصلحة العامة الدولية ولا سيما الدول النامية الفقيرة؛

- وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى العالم تنضبط به كافة الدول وأن تُفرض عقوبات دولية على الدول ومؤسساتها المالية والنقدية المخالفة لهذا الميثاق حتى يتم تداول المال والنقد بطرق سليمة وآمنة؛
- إعادة النظر في مفهوم الشفافية وقواعد الإفصاح والحكومة ومسئولية الشركات والحكومات والبنوك المركزية عن ذلك؛
- معاودة النظر في اتفاقية بازل بخصوص المسؤولية في الرقابة للمعاملات المصرفية عبر الحدود؛
- الاستمرار في ضخ سيولة في الاقتصاد حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الإنتاجية والدخول في كساد عالمي كبير.